

# مجلس الصادرات يدعم المنتجات المصرية في الأسواق الخارجية

## طموحات القاهرة تصطدم بقيود مرور المنتجات إلى الأسواق العربية بسبب المبيدات

تكثف الحكومة المصرية جهودها لتعزيز الصادرات للأسواق الخارجية، أملاً في تعويض التبدلات من النقد الأجنبي التي تراجعت خلال الفترة الماضية، متأثرة بتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، وهو ما دفع الصادرات عموماً إلى التراجع، بعد أن كانت القاهرة تخطط لجني 100 مليار دولار من طرح منتجاتها في الأسواق التصديرية عالمياً.

الصناعية والتجارية لضمان وفورات الحجم اللازمة، إلا أنه يكشف هشاشة هيئة تنمية الصادرات التي تأسست قبل خمس سنوات والتي لم تستطع تحريك دفة الصادرات قبل تقني وباء كوفيد 19 الذي قيد حركة التجارة العالمية. ويختص المجلس الأعلى للتصدير بتحديد الإطار العام للخطة والسياسات التي تهدف إلى تعظيم وتنمية الصادرات المصرية حجماً وقيمة بما يتفق مع السياسة العامة للدولة وخطة التنمية الاقتصادية.

وتواصل القاهرة من تلك الخطوة حل جميع المشكلات التي تواجه المصدرين وتسهيل الإجراءات المتعلقة بمرور المنتجات إلى الأسواق الخارجية عبر المنافذ الجمركية المصرية، واختصار الدورة المستندية المتعلقة بالتصدير لضمان السرعة بوصفها عنصراً حاكماً في عمليات المنافسة وخفض التكاليف.

وقال سميح عارف، نائب رئيس الاتحاد المصري لجمعيات المستثمرين، إن "المجلس الأعلى للتصدير برئاسة رئيس البلاد أمر ضروري لفض الاشتباك المستمر بين الوزارات، والذي يؤدي إلى ضياع حقوق المستثمر، إذ توجد نحو خمس وزارات مسؤولة عن الصناعة، وتعمل كل منها وفق رؤيتها الخاصة".

ويؤكد سميح عارف، نائب رئيس التجارة والصناعة الرامية إلى زيادة حجم الصادرات إلى نحو 100 مليار دولار، وهو تحدٍ صعب جداً، خاصة وأن المعدلات الحالية تدور حول 17.8 مليار دولار كما تشير إلى ذلك بيانات ميزان المدفوعات عن العام المالي الماضي. ورغم أن المجلس بتشكيله الجديد يهدف إلى تشجيع وتنمية الصادرات بما يضمن زيادة حجمها وتوسيع مجالاتها وتحقيق التكامل بين السياسات



محمد حماد  
صحافي مصري



### منتجات مصرية تقتحم الأسواق

تضمن سهولة تصدير المنتجات إلى الخارج بشكل سريع وميسر، إذ يواجه المصدرون صعوبات في التصدير لبعض الأسواق الأفريقية، ما يطيل فترة الشحن ويؤدي بالتالي إلى تلف بعض السلع مثل الأغذية.

وتراهن خطة وزارة التجارة والصناعة على السوق الأفريقية في تحقيق مستهدف المئة مليار دولار صادرات، وتدرس حالياً كافة المقترحات المتعلقة بتيسير إجراءات التصدير والتعامل مع التحديات التي تواجه تدفق الصادرات المصرية نحو الأسواق الخارجية مع التركيز على السوق الأفريقية.

وذكر تقرير أعده المجلس التصديري للصناعات الكيماوية أن صادرات القطاع خلال العام الماضي بلغت 5.5 مليار دولار منها 1.2 مليار دولار للأسواق الأفريقية، أي بنسبة 22 في المئة من إجمالي صادرات القطاع.

الأجهزة الكهربائية، إذ يتم اللجوء إلى معامل اعتماد خارجية في حالة تصديرها ويعد هذا الإجراء مكلفاً ويضعف تنافسية المنتج المصري.

وتضاف إلى الإجراءات غير المنطقية دفعة السبائك الذهبية عند تصديرها في مصلحة الدفعة والموازن، مقابل رسوم بنسبة واحد في المئة من قيمة السبائك والمشغولات الذهبية، وهي تكلفة كبيرة، فالدفعة يجب أن تكون على الوارد وليس على الصادر.

وشدد عادل الشنواني، عضو مجلس إدارة جمعية مستثمري العاشر من رمضان بالقاهرة، على ضرورة خفض أسعار الغاز والكهرباء للمصانع التي تقوم بالتصدير، وربطها بالأسعار العالمية لتصبح نقطة قوة عند التصدير للأسواق الخارجية.

وطالب في تصريح لـ"العرب" بضرورة تأسيس شركات نقل ملاحى مصرية،

وزادت القيود الجديدة على مصر باشتراط اشتغال شهادة المطابقة على ما يفيد خلو المنتجات من فيروس التهاب الكبد الوبائي.

وتوقعت شركات تصدير الحاصلات الزراعية المصرية تراجع تعاقباتها مع السعودية الفترة المقبلة متأثرة بالإجراءات الجديدة التي فرضتها على الرسائل المصرية، فيما تنعكس على التكلفة في وقت تعاني فيه الشركات من تراجع العائد.

وتعد السعودية أكبر مستورد للخضروات والفواكه من مصر، حيث كشفت بيانات المجلس التصديري للحاصلات الزراعية عن تصدير 296 ألف طن من الخضروات والفواكه إلى السعودية في الربع الأخير من العام الماضي بقيمة 134 مليون دولار.

وتحتاج بعض الصناعات إلى إنشاء معامل اعتماد في السوق المحلية، منها

ورغم الغطاء السياسي القوي الذي يكتسبه المجلس من تشكيلة الجديد فإنه يصطدم بشكولات حظر تصدير السلع المصرية إلى بعض الأسواق العربية.

وأعلنت الهيئة العامة للغذاء والدواء في السعودية قبل أيام عن ضوابط جديدة بشأن استيراد المنتجات الغذائية والزراعية من ثلاث دول مختلفة، هي مصر والهند والأردن، وتؤثر القرارات الجديدة على تدفق الصادرات الزراعية المصرية إلى السعودية.

وبموجب الضوابط يتم إلزام مصري الأغذية والمنتجات الزراعية في الدول الثلاث بتقديم شهادة مطابقة لجميع رسائل الخضروات والفواكه الطازجة والمحاصيل الزراعية لضمان خلوها من متبقبات المبيدات، وفق المعايير الميكروبيولوجية للسلع والمواد الغذائية.

## المركزي اللبناني يطلق نظاماً جديداً لصرف العملات الأجنبية

وقاتي هذه التحركات بعد إعلان المركزي في وقت سابق من الشهر الجاري آلية مشروطة لصرف أموال المودعين، الذين جُمعت حساباتهم منذ 2019. وتذكر البنك حينها أنه يجري محادثات مع بنوك محلية لوضع نظام يمكن المودعين من صرف 25 ألف دولار من أموالهم على دفعات.

### الحصول على الدولارات عبر البنوك بسعر مماثل للمستويات التي يعرضها المتعاملون غير الرسميين

وأوضح أنه "سيتم تقسيط هذه المبالغ على فترة زمنية يُحددها مصرف لبنان قريباً، ومن المتوقع أن يبدأ الدفع اعتباراً من 30 يونيو 2021 شرط الحصول على التغطية القانونية".

والبنوك اللبنانية في ما مضى من أكثر بنوك العالم ربحاً ونضوباً تتولى تحويل الأموال من اللبنانيين في المهجر إلى خزائن الدولة مقابل أسعار فائدة عالية، غير أنه مع اشتداد الإنهيار الاقتصادي في لبنان ونضوب التحويلات الدورية من الخارج بدأت السيولة تنفذ في النظام المالي.

وجمعت البنوك ودائع العملاء ومنعت تحويل النقود إلى الخارج منذ بداية الأزمة المالية في أواخر 2019.

بيروت - يطلق لبنان الذي انهارت عملته بفعل أزمة مالية عميقة برنامجاً للحصول على الدولارات عبر البنوك بسعر مماثل للمستويات التي يعرضها المتعاملون غير الرسميين.

وكان الرئيس ميشال عون قد قال في مارس إنه من المقرر السماح للبنوك بإجراء المعاملات بأسعار السوق، لكن البنك المركزي لم يصرح ليات نظام الصرف إلا في الأسابيع الماضية.

وقال البنك المركزي الخميس إن اللبنانيين الذين يريدون الحصول على دولارات يمكنهم التسجيل لشراء العملة الأميركية بسعر 12 ألف ليرة للدولار من البنوك المشاركة في الفترة من 21 إلى 25 مايو، وقال إنهم سيحصلون على الدولارات في 27 مايو.

ولم يذكر ما إذا كان الزبائن سيتمكنون في المستقبل أيضاً من استخدام منصة "الصيرفة" الجديدة للبنك المركزي للحصول على الليرة اللبنانية عند بيع الدولار بسعر مماثل.

وكانت الليرة اللبنانية يجري تداولها بحرية في البنوك والمتاجر وأماكن أخرى عند 1500 مقابل الدولار قبل أن تضرب الاقتصاد أزمة ديون في أواخر 2019. ومنذ ذلك الحين، انخفض سعر الصرف في الشارع، إذ بلغ نحو 12800 اليوم، وتواجه البنوك حدوداً على الأسعار التي تستخدمها، مع السماح ببعض العمليات عند 3900.

## موريتانيا تدعم الشفافية في إدارة الثروة السمكية لتعزيز دورها في تنمية الاقتصاد

السطح التي تحظى بالأولوية من طرف الحكومة.

وترتبط موريتانيا باتفاقيات في مجال الصيد البحري مع الاتحاد الأوروبي تجني بموجبه سنوياً 109 ملايين يورو، وتشهد هذه الاتفاقيات مراجعات دورية وسط مساع موريتانية لإيجاد بديل أكثر مردودية.

ويشكل قطاع الصيد البحري أحد أهم شرايين الحياة، حيث تستفيد العديد من الأسر من هذا القطاع بصفة مباشرة عبر مزاوله أحد أبنائها العمل.

وتعدّ سواحل البلاد من بين الأغنى بالثروة السمكية على مستوى المنطقة والعالم، ويعود ذلك إلى عاملين رئيسيين، أولهما اتساع الرصيف القاري بنحو 90 ميلاً بحرياً في الشمال و30 ميلاً بحرياً في الجنوب.



قطاع متعطل للنمو

هناك نحو 452 من السفن الكبيرة مارست الصيد بهذه المنطقة واستفادت منها الخزينة الموريتانية بمبلغ 180 مليار أوقية (نحو 50 مليون دولار).

وذكرت الوزارة في تقريرها أن عمليات التفريغ في الموانئ الموريتانية بلغت 1.62 مليون طن وهي نسبة كبيرة مقارنة بنسبة 10 في المئة في السابق وهو ما سيسهم في محاربة الصيد الممنوع وغير الشرعي.

ومن أجل تعزيز حوكمة القطاع أنشأت موريتانيا في 2018 شركة لتحويل المنتجات السمكية في نواذيبو تضم مصنعا لهذا الغرض. وتقوم الشركة بتحضير وتحويل وحفظ وتعليب المنتجات البحرية وخاصة الأسماك الصغيرة ومنتجات السردين، فضلا عن الاستفادة من أسماك

تكشف تحركات الحكومة الموريتانية اهتماماً متزايداً بقطاع الصيد البحري، حيث تعول السلطات على الثروة السمكية لتنمية الاقتصاد بالاعتماد على ترسيخ قواعد الشفافية في القطاع بغية النهوض به من بوابة تبسيط الإجراءات أمام المستثمرين لتنميته على أسس مستدامة.

نواكشوط - تعمل موريتانيا على التخلص من السياسات البالية في إدارة الثروة السمكية عبر الإعلان عن انضمامها لمبادرة الشفافية العالمية في مجال الصيد البحري باعتباره أحد المجالات المدرة للعوائد لخزينة الدولة الفارغة.

وتعول السلطات، التي بدأت منذ تولي الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني السلطة في تنفيذ برنامج إصلاحات يشمل تطوير قطاعات استراتيجية منها الزراعة والثروة الحيوانية والمناجم، على الاقتصاد الأزرق باعتباره إحدى ركائز النمو.

وشدد الوزير أن موريتانيا ستعمل على تعميم قيمتي الشفافية والنزاهة اللتين تعدان رافعتين أساسيتين للقطاع مع العمليات الإدارية القديمة التي تكبل الصعبة التي يشهدها حالياً.

وتأتي هذه المتغيرات الجديدة في إطار برنامج "تعهداتي" الذي أطلقه الغزواني الذي يهدف إلى بلورة سياسات جديدة تتناغم مع مضامين السياسات العمومية التي يجسدها هذا البرنامج.

وتتسلح السلطات باستراتيجية بحرية تمتد إلى العام 2025 تشمل تقديم حوافز أكبر للصيادين المحليين وتعزيز البنى التحتية والحفاظ على الثروة السمكية وتعزيز اندماج القطاع في الدورة الاقتصادية ورغم التأثيرات التي خلفتها الجائحة.

وكجزء في تجسيد ذلك على الأرض، وقعت نواكشوط خمس اتفاقيات تسمح للسفن الأجنبية بالدخول إلى المنطقة الاقتصادية الخالصة لموريتانيا وأن



عبدالعزیز ولد الداهي  
نريد ترسيخ الشفافية في القطاع لتعزيز ثقة المستثمرين

ونشرت الحكومة التقرير الأول بموجب مبادرة الشفافية في الصيد البحري، والذي قدم بيانات حديثة حول القطاع الواعد بهدف تقييم أدائه وتعزيز كفاءته في إطار خطة لزيادة مساهمته في اقتصاد البلد.

ونسببت وكالة الأنباء الموريتانية الرسمية إلى وزير الصيد والاقتصاد